

القوات الروسية ترتكب مجزرة ضخمة في منطقة خفض للتصعيد

مقتل 79 مدنياً بينهم 8 أطفال في
قصف روسي على بلدة الأتارب

SNHR

SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الجمعة 22 كانون الأول 2017

المحتوى:

أولاً: مقدمة.

ثانياً: هجوم الأتارب.

ثالثاً: المرفقات.

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات.

أولاً: المقدمة:

في 6/ أيار/ 2017 دخلت اتفاقية خفض التصعيد حيّز التنفيذ وحددت ريف محافظة حلب الخاضع لسيطرة فصائل في المعارضة المسلحة كإحدى مناطق خفض التصعيد الأربع، وقد رصدنا انخفاضاً ملحوظاً وجيداً نسبياً في معدّل القتل إلا أنّ قوات الحلف السوري الروسي قد تعمّدت خرق الاتفاقية في عدة مناطق كإدلب والغوطة الشرقية ومن ثم حلب بشكل يُشير إلى رغبة الحلف السوري الروسي في إفشال أي اتفاق لخفض التصعيد والعمل بشكل حثيث على تركيع المجتمع السوري؛ بهدف الاستسلام ثم التسليم بشرعية النظام السوري.

ثانياً: هجوم بلدة الأتارب:

ملخص:

تتبع بلدة الأتارب منطقة الأتارب بريف حلب الغربي، خضعت البلدة لسيطرة فصائل في المعارضة المسلحة في نيسان 2012، يبلغ عدد سكانها قرابة 80 ألف نسمة منهم نازحون من مدينة حلب. يوثق هذا التقرير هجوماً شنته طائرات ثابتة الجناح نعتقد أنها روسية على سوق ومركز للشرطة في مركز بلدة الأتارب وقد تسبّب الهجوم في مقتل 79 مدنياً بينهم 8 أطفال، و8 سيدات.



منهجية:

خلال عمليات المراقبة المستمرة للحوادث والأخبار من قبل فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان، وعبر شبكة علاقات واسعة مع عشرات المصادر المتنوعة من خلال تراكم علاقات ممتدة منذ بدايات عملنا حتى الآن، فعندما تردنا أو نُشاهد عبر شبكة الإنترنت ووسائل الإعلام أخباراً عن انتهاك نقوم بمتابعة الخبر ومحاولة التّحقق وجمع أدلة وبيانات، وفي بعض الأحيان تمكّن الباحث من زيارة موقع الحدث في أسرع وقت ممكن، لكنّ هذا نادراً ما يحدث؛ نظراً للمخاطر الأمنية المرتفعة جداً، ولكثرة الحوادث اليومية، وأيضاً الإمكانيات البشرية والمادية، ولهذا تختلف إمكانية الوصول إلى الأدلة، وبالتالي درجة تصنيفها، وغالباً ما نقوم في الشبكة السورية لحقوق الإنسان في مثل هذه الحالات بالاعتماد على شهادات ناجين تعرّضوا للانتهاك مباشرة؛ حيث نحاول قدر الإمكان الوصول إليهم مباشرة، وبدرجة ثانية من شاهد أو صور هذا الانتهاك، إضافة إلى تحليل المواد المتوفرة في مصادر مفتوحة كشبكة الإنترنت، ووسائل الإعلام، وثالثاً عبر الحديث مع كوادر طبية قامت بعلاج المصابين وعانيت جثث الضحايا وحددت سبب الوفاة.

نرجو الاطلاع على المنهجية المتبعة من قبل الشبكة السورية لحقوق الإنسان في [توثيق الضحايا وتصنيف المراكز الحيويّة المدنيّة](#).

تحدثنا مع 8 أشخاص منهم مُصابون وناجون من الهجوم ومسعفون وعمال إشارة مركزية—وهي منظومة تعمل على التقاط إشارات المكالمات بين عناصر قوات النظام السوري المتمركزين على سلاح المدفعية، وبين القواعد العسكرية الجوية والطيارين—. جميع الروايات حصلنا عليها عبر حديث مباشر مع الشهود، وليست مأخوذة من مصادر مفتوحة، وقد شرحنا للشهود الهدف من المقابلات، وحصلنا على موافقتهم على استخدام المعلومات التي يُقدّمونها في هذا التقرير دون أن نُقدّم أو نعرض عليهم أية حوافز.

حاولت الشبكة السورية لحقوق الإنسان تجنّب الشهود معاناة تذكّر الانتهاك، وتمّ منح ضمانٍ بعدم كشف هوية كل من أبدى رغبته في استخدام اسم مستعار.

كما أثبتت التّحقيقات الواردة في هذا التقرير أنّ المناطق المستهدفة كانت عبارة عن مناطق مدنيّة ولا يوجد فيها أية مراكز عسكرية أو مخازن أسلحة تابعة لفصائل في المعارضة المسلحة أو التنظيمات الإسلامية المتشددة أثناء الهجمات أو حتى قبلها، كما أنه لم يتم توجيه أي تحذير من قبل القوات الروسية للمدنيين قبيل الهجمات كما يشترط القانون الدولي الإنساني.



حلّلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان المقاطع المصوّرة والصّور التي نُشرت عبر الإنترنت، أو التي أرسلها لنا نشطاء محليون عبر البريد الإلكتروني أو برنامج السكايب أو عبر منصات التواصل الاجتماعي، كما أظهرت مقاطع مصورة بثّها ناشطون موقع الهجمات وجثث الضحايا والمصابين وحجم الدمار الكبير الذي تسبّب به القصف.

ما وردَ في هذا التقرير يُمثّل الحدّ الأدنى الذي تمكّننا من توثيقه من حجم وخطورة الانتهاك الذي حصل، كما لا يشمل الحديثُ الأبعادَ الاجتماعية والاقتصادية والنفسية.

التفاصيل:

الإثنين 13/ تشرين الثاني/ 2017 قرابة الساعة 14:08 أغارت طائرتان ثابتتا الجناح نعتقد أنّهما تابعتان لسلاح الجو الروسي ثلاث مرّات على سوق في مركز بلدة الأتارب وقرب مركز للشرطة؛ تسبّب القصف في مقتل 79 مدنياً، بينهم 8 طفلاً، و8 سيدة، وإصابة ما لا يقل عن 83 شخصاً، ودمار كبير في المحلات التجارية، ودمار في مركز للشرطة، ودمار في مركز عيادات طبيّة يتبع منظمة أطباء بلا حدود.

حسب الشهود الذين تحدّثنا معهم فإنّ مركز الشرطة هيئة مدنيّة تتبع الحكومة المؤقتة¹ وليس تابعاً لأي فصيل عسكري، وبموجب القانون الدولي الإنساني يُعتبر أفراد الشرطة ومنشآتهم أعياناً مدنيّة ما لم تُشارك بشكل مباشر في العمليات القتالية.

وقد استطاع زملاؤنا في منظمة هيومن رايتس ووتش تحديد أحد أنواع الذخائر التي استخدمت في هجوم الأتارب وهي من نمط BETAB-500 وهي من الذخائر الخارقة للخرسانة، وقد استخدمت هذه الذخائر بحسب لجنة التحقيق الدولية مرات عدة في أحياء حلب الشرقية نهاية عام 2016.

¹ حكومة شكّلتها هيئات معارضة في آذار 2013





تطابقت أقوال ثلاثة من عمّال المراسد - أحدهم في محافظة إدلب واثان في محافظة حلب - عن رصدهم طائرتين روسيتين أقلعتا من مطار حميميم فُيبل هجوم بلدة الأتارب، قال أحدهم وهو أبو محمد²: "قراءة الساعة 13:55 رصدت إقلاع طائرتين روسيتين من مطار حميميم وتابعتُ تحركَهُما باتجاه جبل الأربعين في محافظة إدلب، ثم ريف حلب الجنوبي، ثم ريف حلب الغربي، كان الطيّار يتكلّم اللغة الروسية واستطعت رصد مساره بشكل كامل".

قال شحود قاسم³ - أحد عناصر الشرطة - كان موجوداً في مركز الشرطة لحظة الهجوم، وتعرّض لإصابة بالغة: "لسوء الحظ لم نكن قد فعلنا القبضات التي نسمع من خلالها تعميم المراسد، فلم نأخذ احتياطنا لحظة القصف، كانت الساعة قرابة الثانية عصرًا عندما تحوّلت الدنيا أمامي إلى دخان وركام وفقدت الشعور تماماً، ولم أستيقظ إلا بعد ثلاثة أيام في مشفى أطمّة، لقد فقدتُ عدداً كبيراً من أصدقائي الذين دُفِنوا تحت ركام المبنى ونجوتُ بأعجوبة".

أخبرنا شحود أنّ مركز الشرطة يتبع للحكومة المؤقتة ولا يتبع أيّ فصيل عسكري، ولا يوجد فيه أسلحة باستثناء أسلحة خفيفة كالمسدسات.

² تواصلنا معه عبر تطبيق واتساب

³ تواصلنا معه عبر تطبيق واتساب



قال علي عبيد⁴ -متطوع في منظمة الدفاع المدني في مركز بلدة الأتارب- إنه تلقى إشارة من عمال المراسد قرابة الساعة 14:00 عن وجود طائرتين روسيتين أفلعتا من مطار حميميم وعبرتا أجواء مدينة إدلب باتجاه ريف حلب الغربي: "بعد دقائق من التعميم كان القصف على بلدتنا، شاهدتُ أعمدة الدخان تتصاعد من مركز البلدة فتوجهت مع بقية العاملين إلى هناك، كان القصف بـ 6 صواريخ، 2 منها سقطا أثناء وجودنا في المكان" قال علي إنه شاهد أرض السوق مفروشة بالجثث ووصف الدمار بأنه كان هائلاً: "انتابني خوف من هول ما رأيت، جثث بالعشرات بينهم أطفال ونساء كانوا يتبضعون في السوق وجثث لرجال شرطة في مبنى المخفر القريب، استمرّ عملنا 24 ساعة في إنقاذ المصابين، بينما استمرّ عملنا في انتشال الضحايا قرابة أسبوع؛ فقد كان الدمار كبيراً للغاية، إنها المرة الأولى التي تُستخدم فيها مثل هذه الصواريخ، التي خلّفت كلّ هذا الدمار والضحايا، لا يوجد فصائل مسلحة ولا أية مظاهر عسكرية في السوق، جميع الضحايا مدنيون".

أخبرنا أحمد شحود⁵ -من عناصر الدفاع المدني في بلدة الأتارب- كان قد زار موقع الهجوم بُعيد القصف الأول مباشرة: "سمعت صوت انفجارين من جهة مركز البلدة وأتجهت على الفور إلى هناك بعد دقائق سمعت صوت انفجارات أخرى، يبدو أنهما كانتا طائرتين فالتنفيذ الثاني كان بعد التنفيذ الأول مباشرة وهو ما يستحيل أن يحدث من طائرة واحدة، ثم كان التنفيذ الثالث فبيل وصولي إلى السوق، توجهت إلى مخفر الشرطة وبقينا قرابة 3 ساعات نحاول انتشال الضحايا والمصابين من المبنى المدمر، كان الدمار قد طال جميع الطوابق تقريباً والضحايا والمصابون دُفِنوا تحت الركام" قال أحمد إنه انتشل أيضاً ضحايا ومصابين من تحت أنقاض المحال التجارية في السوق "من بين من استطعت انتشالهم طفل صغير قضى تحت ركام مطعم يبيع الفول والحُمص، ورجل مُسن بقي 6 ساعات تحت الأنقاض إلى أن تمكنا من إخراجه حياً، كل ما بقي في البلدة آثار سوق، فقد مُسحت معالمه تماماً".

تواصلنا مع نجيب بكور⁶ -مدير في منظمة الدفاع المدني/ فرع بلدة الأتارب- قال نجيب إنه كان قريباً من السوق نحو الساعة 14:05 وشاهد صاروخين استهدفا السوق مباشرة: "كانت الصواريخ شديدة الانفجار استهدفت منطقة السوق كاملاً، حدث ذلك في وقت الذروة عندما كان السوق في ازدحام شديد" أخبرنا نجيب أن عناصر الدفاع المدني بقوا يوماً كاملاً ينتشلون الضحايا والمصابين من تحت الأنقاض وأنّ الحصييلة النهائية للضحايا بلغت 80 قتيلاً معظمهم كانوا مصابين وقضوا في الأيام التالية للمجزرة نتيجة ضعف الإمكانيات الطبيّة وخطورة الإصابات: "لقد تسبّب القصف في دفن العشرات تحت الأنقاض؛ الأمر الذي سبّب لهم إصابات خطيرة ضعفت معها فرص نجاتهم، لقد أحدثت هذه الصواريخ دماراً لم نشاهده من قبل فالسوق والمحال ومخفر الشرطة اختفت معالمها تماماً" أكدّ نجيب أنّ المنطقة مدنيّة بالكامل ولا يوجد فيها أية مراكز عسكرية يُمكن أن تُبرّر هذا القصف.

⁴ تواصلنا معه عبر تطبيق واتساب

⁵ تواصلنا معه عبر تطبيق واتساب

⁶ تواصلنا معه عبر تطبيق واتساب



قال عبد اللطيف الشنون⁷ -أحد الناجين من القصف: "كنت في السوق عصراً عندما سمعت صوتاً يُشبه الصَّفير ثمَّ دفعني ضغط الانفجار بعيداً وفقدتُ وعيي تماماً، أصبْتُ في ظهري وقدميَّ وعانيت من نزيف داخلي وتشوُّه في الوجه".



إسعاف أحد ضحايا الهجوم الذي نفَّذته طائرات ثابتة الجناح نعتقد أنَّها روسية على بلدة الأتارب 13 / 11 / 2017



ضحية عالق تحت الأنقاض بعد هجوم نفَّذته طائرات ثابتة الجناح نعتقد أنَّها روسية على بلدة الأتارب 13 / 11 / 2017

⁷ تواصلنا معه عبر تطبيق واتساب



snhr



info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

6



حفرة خلفها صاروخ إثر هجوم طائرات ثابتة الجناح نعتقد أنها روسية على بلدة الأتارب 13 / 11 / 2017

ثالثاً: المرفقات:

أسماء الضحايا



آثار الدمار بعد هجوم جوي نفذته طائرات نعتقد أنها روسية على بلدة الأتارب 13 / تشرين الثاني / 2017
ضحايا قضاوا إثر هجوم نفذته طائرات ثابتة الجناح نعتقد أنها روسية على بلدة الأتارب 13 / تشرين الثاني / 2017
حفرة خلفها صاروخ إثر هجوم طائرات ثابتة الجناح نعتقد أنها روسية على بلدة الأتارب 13 / تشرين الثاني / 2017



رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات القانونية:

1. خرق النظام الروسي بشكل لا يقبل التّشكيك قرارى مجلس الأمن رقم 2139 و2254 القاضيين بوقف الهجمات العشوائية، وأيضاً انتهكت عبر جريمة القتل العمد المادة الثامنة من قانون روما الأساسي؛ ما يُشكل جرائم حرب.
2. نوّكد على أن القصف الوارد في التقرير قد استهدف أفراداً مدنيين عزل، وبالتالي فإنّ القوات الروسية انتهكت أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يحمي الحق في الحياة. إضافة إلى أنها ارتكبت في ظلّ نزاع مسلح غير دولي فهي ترقى إلى جريمة حرب، وقد توفّرت فيها الأركان كافة.
3. إنّ الهجمات الواردة في التقرير، التي قام بها الطيران الروسي تُعتبر بمثابة انتهاك للقانون الإنساني الدولي العرفي، ذلك أن القذائف قد أُطلقت على مناطق مأهولة بالسكان ولم توجّه إلى هدف عسكري محدد.
4. إنّ عمليات القصف، قد تسببت بصورة عرضية في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم أو في إلحاق الضّرر الكبير بالأعيان المدنية. وهناك مؤشرات قوية جداً تحمل على الاعتقاد بأنّ الضّرر كان مفرطاً جداً إذا ما قورن بالفائدة العسكرية المرجوة.
5. شكّلت الهجمات التي شنتها القوات الروسية خرقاً لاتفاقيات خفض التّصعيد بقصفها مناطق تخضع لسيطرة فصائل في المعارضة المسلحة، وهذا يُفقد أي معنى لمسار واتفاقيات جنيف ويُساهم في دعم جبهة النصرة مقابل إضعاف هذه الفصائل.

التوصيات:

إلى مجلس الأمن:

- يتوجب على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات إضافية بعد صدور القرار رقم 2139 ولا يوجد التزامات بوقف عمليات القصف العشوائي، ويجب أن تلتزم بها جميع أطراف النزاع، إلى جانب الالتزام بقواعد القانون الدولي الإنساني.
- يجب إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين، بما فيهم النظام الروسي بعد أن ثبت تورطه بارتكاب جرائم حرب.
- إحلال الأمن والسلام وتطبيق مبدأ مسؤولية حماية المدنيين، لحفظ أرواح السوريين وتراثهم وفنونهم من الدمار والنهب والتخريب.
- توسيع العقوبات لتشمل النظام الروسي والإيراني المتورطين بشكل مباشر في ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ضد الشعب السوري.



إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

على المفوضية السامية أن تُقدم تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان وغيره من هيئات الأمم المتحدة عن هذه المجزرة تحديداً، والمجازر التي سبقتها باعتبارها علامة صارخة في ظلّ مجازر يومية متفرقة أقلّ حجماً، ومحاولة تنفيذ التوصيات الواردة في هذا التقرير.

إلى المجتمع الدولي:

• في ظلّ انقسام مجلس الأمن وشلله الكامل، يتوجب التّحرك على المستوى الوطني والإقليمي لإقامة تحالفات لدعم الشعب السوري، ويتجلى ذلك في حمايته من عمليات القتل اليومي ورفع الحصار، وزيادة جرعات الدعم المقدمة على الصعيد الإغاثي. والسعي إلى ممارسة الولاية القضائية العالمية بشأن هذه الجرائم أمام المحاكم الوطنية، في محاكمات عادلة لجميع الأشخاص المتورطين.

• دعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مراراً وتكراراً في عشرات الدراسات والتقارير وباعتبارها عضو في التحالف الدولي من أجل تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (ICRtoP)، إلى تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، وقد تم استنفاد الخطوات السياسية عبر اتفاقية الجامعة العربية ثم خطة السيد كوفي عنان وما جاء بعدها من بيانات لوقف الأعمال العدائية واتفاقيات أستانة، وبالتالي لا بدّ بعد تلك المدة من اللجوء إلى الفصل السابع وتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية، الذي أقرّته الجمعية العامة للأمم المتحدة، وما زال مجلس الأمن يعرقل حماية المدنيين في سوريا.

• تجديد الضغط على مجلس الأمن بهدف إحالة الملف في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

• السعي من أجل إحقاق العدالة والمحاسبة في سوريا عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، واستخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية.

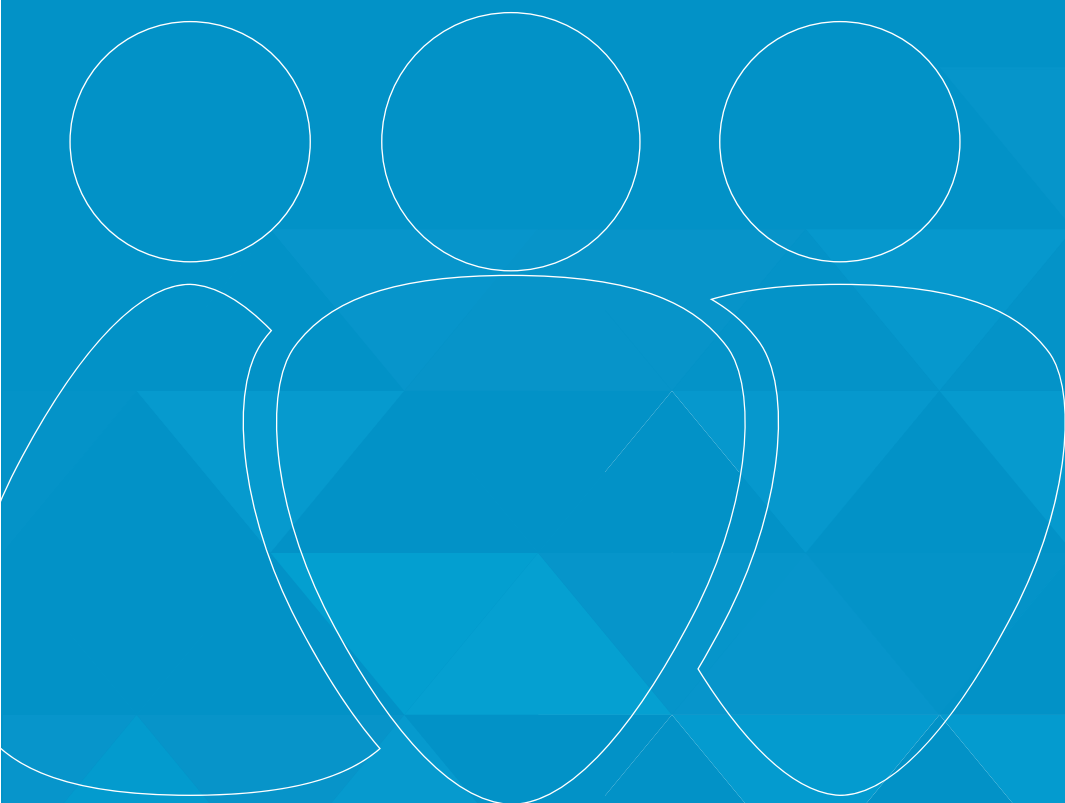
إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية:

دعم الآلية الدولية المحايدة المنشأة بقرار الجمعية العامة رقم 71/248 الصادر في 21/ كانون الأول/ 2016 وفتح محاكم الدول المحلية التي لديها مبدأ الولاية القضائية العالمية، وملاحقة جرائم الحرب المرتكبة في سوريا.

شكر وعزاء

خالص الشكر والعزاء لجميع الأهالي والنشطاء المحليين في بلدة الأتارب الذين أغنت مساهماتهم هذا التقرير بشكل فعّال.





@snhr



Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

